

لضعف التهمة **فصل** في العارية وهي يشهد بها البياوقد  
 خفيف اسمها بيار ولغيرها من بيار اذا ذهب وجا بسرعة  
 ومنه قيل للظلم الخفيف عبار كثيرة دهابه ويجنيه والاصل  
 فيما قبل الاجماع قوله تعالى ونما على البر والتقوى وشر جمهور  
 المضربين قوله تعالى ويمعون الماعون بما يستحيون الجيران بعضهم  
 من بعض كالدلو والفاص والابرة وخبر الصبي من انه صلى الله عليه وسلم  
 استعار فرسا من ابي طلحة فركبه والحاجة داعية اليه وهو مستحي  
 وقد جئت كاعارة الثوب لافتح حر او برد وقد تحرم كاعارة الله  
 من اجنبي وقد نكره كاعارة العبد المسلم من كافر وان كانها اربعة  
 معبر ومستعير ومعار وصيغة وقد بدل المصغ بالمستعار فقال  
**وكما يمكن الانتفاع به منفعة سباحة بقا عينه** كالعبد والثوب  
 فخرج بالقياس الاول ما لا ينتفع به فلا يجر ما لا يقع فيه كالحمار  
 الزن وانما ما توقع نفعه في المستقبل كالحج المشرف الذي ظهر  
 فيه ان العارية ان كانت مطلقة او مؤقتة بزم يمكن الانتفاع به  
 صحت والا فلا ولم ار من ذكر ذلك وخرج بالقياس الثاني ما كانت  
 منفعة حرمة والبيار ما ينتفع به انتفاعا محرما كالاناء الملاهي  
 ولا بد ان يكون نعمته قوية فلا يجر القيدان للترتيب ان منفعة  
 اهما او الضرب على طبعها منفعة ضعيفة قل المقصد ومعظم  
 سقمها في الانتفاع والاحراج نعم ان صرح بالترتيب لو الضرب  
 على طبعها ونوي ذلك كالحج به بعضهم صحت لاخذ هذه المنفعة  
 مقصدا وان ضعف وينبغي محي هذا الاستثناء في المظهور الذي

وضوح

وخرج بالقياس الثالث ما كانت منفعة في اذهاب عينه فلا يجر  
 المظهور وخوه فان الانتفاع به انما هو الاستئذان فان بقي  
 المقصود من الاعارة فاذا جفت هذه الشر وطى في المعار  
**جازت عارته ان كانت غائبة** انما بالفضل اي بانته  
 كالثوب والعبد كما شرح بالمانع الاعيان فلو اعارة ثوبا للثوب  
 او شجرة لثوبها او نحو ذلك لم يصح وكواعاره شاة او د فعماله وملكه  
 دارها ونسل الميراث لم يصح ولم يعين لغيرها الدر والنسل لانه اذا عارها  
 بجهة فاسدة ويصير النشأ حكم العارية الفاسدة **ومحور** اعارة عارية  
 حذمة امرأة او ذكر محرر لجارته لعدم المحذور في ذلك وفي معنى  
 المرأة والمحرر المسوح وروج لجارته وما كانا كان يستعيرها  
 من مسننجرها او الوصي له فتمتعها ويحق بجارته الامر الجليل  
 كما قاله الزركيني لاسيما من عرف بالمحور **قال** الاستنوي  
 وسكتوا عن اعارة العبد للمرأة وهو كعكسه بلانك ولو كان للمعير او  
 المأرضي من منع احتياط ويكره كراهة ترميها استئذان واعارة فروع  
 اضله لخدمة واستئذان واعارة كافر مسلم اصابة له امر الاقلال  
**قوله** سكت المصنف عن شروط بعت الاركان فيشرط في  
 المعرصة تبرع لا يفتوح بابا بعت المنفعة فلا يقع من صبي وجنون  
 ومكاتب بغير اذن سيده ومحور سفه وفلس وان يكون مختارا فلا  
 يصح من مكوث وان يكون مالكا لمنفعة المظهور وان لم يكن مالكا للمعير  
 لان العتاة انما تترد على المنفعة دون العين فتخرج من ملكه لا من  
 ستمير لانه غير مالك للمنفعة وانما يرجع له الانتفاع فلا يملك نقل